

## مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٢٢٣

الجمعة، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٥

نيويورك

الرئيس	السيدة كمبوج	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيد مايزن
	البرازيل	السيد جارديم أوليفيرا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة بونغو
	غانا	السيد كورييه
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيماي
	المكسيك	السيد سيسنيروس تشافيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

## جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2022/932)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

(S/2022/932)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد

عبد الله باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم

المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/932،

التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين من السيد

باتيلي ومني، بصفتي رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار

١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد باتيلي.

السيد باتيلي (تكلم بالإنكليزية): منذ إحاطتي الأخيرة في ١٥

تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.9192)، واصلتُ حوارِي مع

الجهات الليبية المعنية والشركاء الدوليين لدفع العملية السياسية وإحياء

المسار الانتخابي، وفقاً للقرار ٢٦٥٦ (٢٠٢٢). وفي هذا الصدد،

قمت بجولة في المنطقة للاجتماع بالشركاء الإقليميين. وفي الفترة من

١٩ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، سافرتُ إلى تركيا وقطر والإمارات

العربية المتحدة ومصر وتونس. والتمستُ، في اجتماعاتي، الدعم

المستمر والمنسق من محاورِي لجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في

ليبيا لمساعدة القادة الليبيين على تجاوز خلافاتهم وحل أزمة شرعية

المؤسسات المؤقتة التي ما برحت قائمة لفترة أطول مما ينبغي.

وأكدتُ مجدداً أن الخطوة المهمة الأولى على طريق الشرعية

والأمن والاستقرار المستدام هي إتاحة الفرصة لـ ٢,٨ مليون ليبي

مسجلين للتصويت للإدلاء بأصواتهم واختيار قادة بلادهم المستقبليين

بحرية، لبدء حقبة جديدة لليبيا وجيرانها والمنطقة. وأعرب عن امتناني

للإعراب بالإجماع عن الدعم لجهود الأمم المتحدة والالتزام بها لدعم

استئناف الحوار بين الليبيين. وأعترمتُ اختتام جولتي الإقليمية في

الأسابيع المقبلة، بينما أكثفُ تواصلِي مع الجهات الفاعلة الليبية،

وزيارة شركاء دوليين آخرين للحصول على آرائهم حول الأزمة المستمرة

في ليبيا وأفضل السبل لدعم البعثة في تنفيذ ولايتها.

لقد تحثتُ قادة مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة على الارتقاء

فوق المصالح الشخصية ومصالح الجماعات والعمل بشكل بناء من

أجل وضع اللامسات الأخيرة على الأساس الدستوري للانتخابات، في

إطار زمني محدد جيداً، بما يتماشى مع التطلعات الملحة لغالبية

المواطنين الليبيين. وعقب دعواتي المتكررة لرئيسي مجلس النواب

والمجلس الأعلى للدولة للقاء داخل ليبيا حتى يبرهننا لليبيين كافة

على مدى استعدادهما للشروع بشكل جدي في الحوار بهدف إيجاد

مخرج من الأزمة، وافق كل من السيد عقيلة صالح والسيد المشري

على اللقاء برعاية الأمم المتحدة في مدينة الزنتان في الرابع من

كانون الأول/ديسمبر. وكان من شأن اللقاء أن يشكل مناسبة لإعلان

استئناف الحوار السياسي على التراب الليبي. ولكن للأسف، تأجل

اللقاء لأسباب لوجستية لم تكن متوقعة بالإضافة إلى العقبات السياسية

التي استجذت. ونعمل مع رئيسي مجلس النواب والمجلس الأعلى

للدولة لتحديد مكان وزمان جديدين داخل ليبيا لإتمام هذا اللقاء. كما

أنني على تواصل مع المجلس الرئاسي بغية تيسير لقاء بين المؤسسات

الثلاث، على ضوء مقترح طرحه مؤخراً السيد منفي، رئيس المجلس

الرئاسي، في هذا السياق.

وفي حين أن عقد اللقاءات خارج البلد لا يزال مفيداً، إلا أنه من

الواضح أن عقد اجتماعات للقادة الليبيين داخل البلد سيسهم في ضرب

مثل إيجابي للمواطنين عن التثام جروح المجتمع التي خلفها الانقسام

كانون الأول/ديسمبر، حضرت في العاصمة التونسية جلسة عامة للفريق العامل الأمني المنبثق عن لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا، بحضور غالبية أعضاء عملية برلين واللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ ومسؤولي وزارة الداخلية الليبية المعنيين بتأمين العملية الانتخابية. وفي متابعة للاجتماع السابق الذي انعقد في مدينة سرت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، تباحث الفريق العامل الأمني واتفق أعضاؤه على إنشاء لجنة فرعية منبثقة عن اللجنة العسكرية المشتركة تُعنى بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك بموجب البند الرابع من اتفاق وقف إطلاق النار. وستقدم البعثة الدعم والخبرة التقنيين حيثما كان ذلك مناسباً للجنة الفرعية بناء على طلب اللجنة العسكرية المشتركة.

وفي غياب الإذن اللازم من السلطات الليبية للبعثة لإنشاء آلية لمراقبة وقف إطلاق النار في مدينة سرت على نحو فعال، لا يزال المراقبون الدوليون لوقف إطلاق النار يعملون من طرابلس. وخلال الاجتماع، حثت لجنة ٥+٥ على المساعدة في تجاوز تلك العقبة والسماح بتفعيل آلية وقف إطلاق النار بشكل تام، تماشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وآمل أن يتحقق الالتزام الذي قطعت عليه لجنة ٥+٥ بدعم نشر مراقبي بعثة الأمم المتحدة في سرت خلال الاجتماع المقبل للجنة في سرت في ١٥ كانون الثاني/يناير تحت رعاية البعثة. ولا يزال انتشار الأسلحة تحت سيطرة العديد من الجهات الفاعلة التابعة للدول ومن غير الدول ووجود مقاتلين أجانب وقوات أجنبية ومرترقة يشكلان تحدياً كبيراً أمام أمن الليبيين وسلامتهم ويقوضان الجهود الرامية لتوحيد المؤسسات الأمنية للبلاد. وفي العام الجاري وحده، قُتل أو شُوّه ٣٩ شخصاً، من بينهم ١١ طفلاً، في حوادث تتعلق بمتفجرات من مخلفات الحرب. وكان حوالي ٧٦ في المائة من المتضررين من المدنيين.

ويستمر الرئيسان المشاركان للفريق العامل المعني بالمسائل الاقتصادية التابع للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا في التواصل مع المؤسسات الليبية للدفع قدماً بالمباحثات بشأن الاتفاق على آلية مؤقتة للإنفاق والإشراف. وأكد مجدداً على أهمية وإلحاحية إنشاء

وسيمثل إشارة إلى إرادتهم للتخفيف من مخاطر تقسيم البلد. وسعيًا للحصول على أكبر قدر ممكن من الدعم للعملية، أبلغتُ رئيس الوزراء، السيد الديبية، بشأن الاجتماع المقبل لرئاستي المجلسين والمجلس الرئاسي. كما أعربت عن استعدادي للعمل مع جميع الأطراف الفاعلة لحين التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عملية سياسية يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها تساعد في إخراج البلد من إخفاقات سياسية مستمرة منذ أكثر من عشر سنوات ومن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة التي يعاني منها أغلبية الشعب الليبي.

واليوم، أطلب إلى المجلس وأعضائه وكل من له صلاحية الدعوة إلى عقد اجتماعات دعم جهود البعثة لجمع القادة الليبيين مجدداً حول طاولة المفاوضات والحيلولة دون حدوث مزيد من التدهور في الأوضاع عشية الذكرى السنوية الأولى لتأجيل الانتخابات التي كان مقرراً لها ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وتؤثر الأزمة التي طال أمدها في ليبيا بشكل كبير على رفاه الشعب وتمس بأمنهم وتهدد وجودهم في حد ذاته. كما أنها تتطوي على خطر جسيم يتمثل في تفاقم انقسام البلد ومؤسساته. ونشهد بالفعل مؤشرات على الانقسام حيث توجد حكومتان متوازيتان وجهازان أمنيان منفصلان ومصروف مركزي منقسم، علاوة على قرار مجلس النواب بإنشاء محكمة دستورية في بنغازي في شرق البلد في ظل غياب دستور متفق عليه والاستياء المتزايد في جميع المناطق جراء التوزيع غير المتكافئ لإيرادات البلد الكبيرة من مبيعات النفط والغاز. ويتحمل القادة السياسيون من جميع الأطراف مسؤولية هذه التطورات التي تمثل نذيراً مخيفاً لمستقبل البلد. وعلى النقيض من نظرائهم السياسيين، أظهر القادة على المسار العسكري والأمني، بقيادة اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥، إرادة أكبر بشأن إحراز تقدم نحو تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وتوحيد المؤسسات الأمنية للبلاد. ولا يزال وقف إطلاق النار صامداً، إذ لم تُسجل أي انتهاكات منذ آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس، على الرغم من الأخبار التي تفيد بحشد القوات على كلا الجانبين. إلا أن الوضع لا يزال يشهد توتراً في البلد برتمته ويبقى غير قابلٍ للتنبؤ. وفي ٨

أشعر بالقلق إزاء العراقيل البيروقراطية المستحدثة والقيود المفروضة على تنقلات المنظمات الإنسانية التي تعيق وصول المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة وتقديمها للنازحين داخلياً وكذلك لآلاف المحتجزين بدون أحكام قضائية في مراكز الاحتجاز في مختلف أرجاء البلد. وأدعو جميع السلطات الليبية إلى تيسير إجراءات تجديد تسجيل المنظمات الإنسانية الدولية غير الحكومية والإسراع بالموافقة على منح التأشيرات لموظفيها العاملين في ليبيا.

ختاماً، وباختصار، نتج عن العمل في المسار الأمني بعض الإنجازات البارزة، ويمكن أيضاً البناء على الزخم المحرز في المسار الاقتصادي. ومع ذلك، فإن المسار السياسي لا يظهر سوى القليل من بوادر التقدم. وبدعم من هذا المجلس والدول الأعضاء، من الضروري أن نمارس الضغط على القادة السياسيين في البلد بشأن الإسراع في وضع اللامسات الأخيرة على القاعدة الدستورية. لم يعد الخلاف المستمر بين شخصين، رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة، بشأن عدد محدود جداً من الأحكام في القاعدة الدستورية، مبرراً كافياً لإبقاء البلد بأكمله رهينة. فصبر الشعب الليبي ليس بلا حدود. وإذا لم يتمكن المجلسان من التوصل إلى اتفاق سريع، يمكن، بل ينبغي اللجوء لاستخدام آليات بديلة للتخفيف من المعاناة التي تسببها الترتيبات السياسية المؤقتة البالية والمفتوحة بلا سقف زمني.

علينا التفكير بشكل خلاق في سبل ضمان تنظيم وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة وشفافة وملتزمة، في ظل إدارة واحدة وموحدة ومحايدة، واستقالة كل من يرغبون في الترشح من وظائفهم الحالية لخلق فرص متكافئة للجميع.

أخيراً، من الضروري محاسبة الأفراد والكيانات الذين يتصرفون أو يدعمون الأعمال التي تمنع أو تقوض إجراء الانتخابات. وينطبق ذلك على الأفعال المرتكبة قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها.

معاً يجب أن نعقد العزم على مساعدة الليبيين لجعل عام ٢٠٢٣ منطلقاً لعهد جديد من خلال صعود المؤسسات الشرعية عبر انتخابات حرة ونزيهة. وآمل أن أتمكن من التعويل على المشاركة الفاعلة لمجلس الأمن في تحقيق هذه الغاية.

آلية يقودها الليبيون للجمع بين الأطراف المعنية من جميع أنحاء البلد للاتفاق بشأن أولويات الإنفاق وضمن إدارة عائدات النفط والغاز على نحو يتسم بالشفافية والإنصاف وبما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ٢٦٥٦ (٢٠٢٢).

ولا تزال البعثة تلاحظ استمرار حملة ممنهجة من قبل الجهات الفاعلة الأمنية الليبية تستهدف العناصر الفاعلة في المجتمع المدني والشؤون الإنسانية والمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين السياسيين، بمن فيهم النساء والشباب، في محاولة لإضعافهم وإسكاتهم. وأؤمن بأن وجود مجتمع مدني قوي أمر أساسي لبدء حوار آمن ومفتوح وديمقراطي بين الدولة ومواطنيها، كما أنه يمثل الأساس اللازم للانتقال السياسي في ليبيا. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، واحتفالاً بيوم حقوق الإنسان، استضافت حواراً عبر الإنترنت مع الليبيين، أعرب المشاركون فيه عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية السائدة والتدهور الجسيم للخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والسكن والكهرباء.

تصادف إحاطتي اليوم اختتام حملة الستة عشر يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة. في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت بياناً أدعو فيه جميع الأطراف المعنية في ليبيا لاتخاذ خطوات ملموسة للتصدي للعنف بحق النساء والفتيات بأشكاله المتعددة على شبكة الإنترنت وخارجها. ودعوت إلى اعتماد تشريعات توفر الحماية لضحايا العنف من النساء والفتيات.

إن العنف ضد النساء ليس بظاهرة معزولة بل إن انتشارها تفاقم بسبب التشرذم المؤسسي وقصور الأطر القانونية في ليبيا. من ناحية إيجابية، أصدرت حكومة الوحدة الوطنية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر قراراً يتيح لأبناء الليبيين المتزوجات من غير الليبيين الحصول على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة؛ وكذلك يعني أبناءهن من شروط تأشيرة الدخول. وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح تحتاج لتوطيد أكبر عبر اعتماد القوانين ذات الصلة وتعزيز المؤسسات. وأحث الجهات المعنية على مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة واعتماد القوانين الكفيلة بحماية حقوق المرأة والطفل وتعزيزها.

الحكم المتعلق بالمطالبات المنصوص عليه في الفقرة ٢٧ من القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، وردت عليها اللجنة. وردت اللجنة أيضا على رسالة من موريشيوس تقدم توضيحا بشأن مذكرات المساعدة على التنفيذ التي أصدرتها اللجنة فيما يتعلق بتجميد الأصول، بعد النظر في المدخلات التقنية التي قدمها فريق الخبراء بشأن هذه المسألة. وردت اللجنة على ليبيا بشأن نفس الموضوع أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع أعضاء اللجنة على مستوى العمل التقني لمواصلة مناقشة توصيتين متعلقتين بتجميد الأصول وارديتين في التقرير النهائي لفريق الخبراء بموجب الولاية السابقة (انظر S/2022/427). وبعد ذلك، وافقت اللجنة على إرسال مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء بخصوص توصية الفريق بشأن أسعار الفائدة السلبية فيما يتعلق بالأصول المجمدة.

وفيما يتعلق بتدبير حظر السفر، أود أن أشير إلى إخطار السفر الذي سبق الإبلاغ عنه من السيدة عائشة القذافي للسفر إلى إيطاليا، بموجب تمديد الإعفاء من حظر السفر الممنوح لأغراض إنسانية لمدة ستة أشهر. وبسبب مسائل تقنية، أغفل التقرير السابق للرئيسة عن غير قصد أن إيطاليا، بوصفها بلد المقصد، قد أخطرت اللجنة بالفعل بهذه المسألة في غضون الإطار الزمني المطلوب للإخطار. وفي وقت لاحق، وردت أيضا رسالة من ممثل عن السيدة عائشة القذافي تؤكد عودتها إلى سلطنة عمان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، مددت اللجنة للمرة الرابعة طلب الإعفاء لمدة ستة أشهر الممنوح لأغراض إنسانية لثلاثة أفراد مدرجين في قائمة اللجنة: هم السيدة صفية فركاش البرعصي والسيدة عائشة القذافي والسيد محمد القذافي. وفيما يتعلق بقائمة الجزاءات، تلقت اللجنة رسالة ثامنة من مركز التنسيق المعني برفع الأسماء من القائمة المنشأ عملا بالقرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦)، فيما يتعلق بطلب رفع اسم فرد مدرج في القائمة. ولا تزال عملية مركز التنسيق جارية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسلت اللجنة مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء، في إطار متابعة تنفيذ الفقرة ٨ من القرار ٢٦٤٤ (٢٠٢٢) التي دعا فيها مجلس الأمن الدول إلى إبلاغ اللجنة

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أشكر السيد باتيلي على إحاطته.

أدلي الآن ببيان بصفتي رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

وفقا للفقرة ٢٤ (هـ) من قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، يشرفني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن أعمال اللجنة المنشأة بموجب القرار نفسه. يغطي التقرير الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر، وهي الفترة التي اجتمعت اللجنة خلالها مرة واحدة في مشاورات غير رسمية واضطلعت بعمل إضافي وفق إجراء الموافقة الصامتة.

في البداية، أود أن أشير إلى أنه خلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها فريق الخبراء بشأن برنامج عمله بموجب القرار ٢٦٤٤ (٢٠٢٢). وأعقب العرض مناقشة تفاعلية بين أعضاء اللجنة والفريق. وصدر بيان صحفي في هذا الصدد.

فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، وافقت اللجنة على طلب إعفاء مقدم من مالطة بموجب الفقرة ٩ (ج) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وتلقت اللجنة تقريرا عن تفتيش السفن من العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (عملية إيريني)، يشير إلى مصادرة شحنة وتتوقع اللجنة تقديم تقرير ثان بشأنه. وقد أعرب أعضاء اللجنة عن آراء متباينة بشأن مصادرة الشحنة. وتلقت اللجنة أيضا تقريرا عن محاولة تفتيش سفينة. وتلقت اللجنة كذلك رسالتين من فريق الخبراء بشأن الشحنات المضبوطة ومراسلات قدمتها إحدى الدول الأعضاء بشأن تطبيق الاستثناء من حظر توريد الأسلحة بموجب الفقرة ١٣ (أ) من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، بصيغتها المعدلة بموجب الفقرة ١٠ من القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣)، على الشحنة المضبوطة.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، وجهت اللجنة رسالة إلى البحرين فيما يتعلق بإخطار سبق الإبلاغ عنه يستند إلى الفقرة ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وتلقت اللجنة مذكرة شفوية من تركيا بشأن نطاق

ثانياً، نلاحظ بخيبة أمل عدم إحراز تقدم نحو الاتفاق على أساس قانوني ودستوري للانتخابات. ويقوض استمرار عجز مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة عن تحقيق ذلك مصداقيتهما ويعطل التقدم. وينبغي لنا، كمجلس، أن نمارس الضغط بشكل جماعي على القادة السياسيين في ليبيا للعمل بشكل بنّاء مع السيد باتيلي وطائفة أوسع نطاقاً من الجهات الفاعلة الليبية للاتفاق على أساس قابل للتحقيق لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة وشاملة للجميع من دون مزيد من التأخير.

ثالثاً، ينبغي أن يشكّل المجتمع المدني النشط والمنفتح جزءاً لا يتجزأ من العملية السياسية. ولا أزال أشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بزيادة القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني وتقلص حيز العمل المتاح لها. ولذلك، أدعو جميع الأطراف الليبية إلى كفالة تمكن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك الناشطات وبناء السلام من النساء، من مواصلة الاضطلاع بأدوارها بأمان وبلا عوائق. وأطلب أيضاً إلى الممثل الخاص للأمين العام باتيلي ضمان تمثيل المجتمع المدني وسماع أصوات المواطنين الليبيين في العملية السياسية التي ترمي إلى تحديد مستقبلهم.

لقد واجهت ليبيا خلال العام المنقضي العديد من العقبات وفشلاً مخيباً للأمال في إحراز تقدم مستدام بشأن سبل المضي قدماً. ولذلك، أحث جميع الجهات الفاعلة الليبية، بدعم من المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع، على الوفاء بمسؤولياتها عن تحقيق تقدم سياسي في عام ٢٠٢٣. وينبغي لنا في مجلس الأمن أن نقدم دعماً الكامل للسيد باتيلي سعياً لكفالة تحقيق ذلك.

**السيد كيماني (كينيا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وغانا وكينيا.

نشكر الممثل الخاص للأمين العام عبد الله باتيلي، كما نشكركم، سيدتي الرئيسة، بصفنكم رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على إحاطتكمما. ونرحب بمشاركة

بالخطوات المتخذة من أجل التنفيذ الفعال لتدابير حظر السفر وتجميد الأصول فيما يتعلق بجميع الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات المفروضة على ليبيا. وفي ذلك الصدد، تلقت اللجنة ثلاثة تقارير تنفيذ من البحرين ومالطة ومولدوفا.

قبل أن أختتم بياني، وبالنظر إلى أنه من المرجح أن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي أخطب فيها مجلس الأمن بصفتي رئيسة لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، أود بالنيابة عن سلفي، السفير تيرومورتي، وعن فريقتي وبالأصالة عن نفسي، أن أشكر أعضاء اللجنة على الدعم الذي قدموه خلال العامين الماضيين وأؤكد من جديد التزام اللجنة بالإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في ليبيا. أستاذف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات. **السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام باتيلي وأنتم، سيدتي الرئيسة، بصفنكم رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على إحاطتكمما وعلى المعلومات المستكملة التي قدمتها. وأود أن أشير إلى ثلاث نقاط.

أولاً، نرحب بالرسالة الواضحة التي بعثها السيد باتيلي إلى النخبة السياسية في ليبيا ومفادها أنهم يعرقلون التقدم وأنه يجب عليهم أن يعملوا معاً على وجه السرعة للاتفاق على طريقة للمضي قدماً في العملية السياسية. ومع اقتراب مرور عام على الموعد الذي كان مقرراً للانتخابات، فإنه من اللافت للنظر عدم إحراز تقدم في هذا الصدد على الرغم من رغبة الشعب الليبي الواضحة في الإدلاء بأصواتهم في انتخابات. ونحن على استعداد لدعم السيد باتيلي فيما يضطلع به من عمل من أجل إرساء عملية تشمل الجميع بقيادة ليبية ويمكن أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي الطويل الأمد والازدهار الاقتصادي وإصلاح قطاع الأمن وإخراج القوات الأجنبية والمرتبقة، بما في ذلك مجموعة فاغنر، من ليبيا.

تقديم الدعم المطلوب، لا على المستوى السياسي المركزي فحسب بل أيضا على مستوى القاعدة الشعبية. ونشيد بالمجلس الرئاسي لتوليته قيادة عملية المصالحة الوطنية، بما في ذلك صياغة قانون للمصالحة ووضع خطط لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية، بدعم من الاتحاد الأفريقي. وسيساعد الحوار الوطني الشامل للجميع وعملية المصالحة في إرساء دعائم راسخة لوضع أساس دستوري توافقي، يمكن استنادا إليه إجراء انتخابات وطنية ذات مصداقية، كما يرغب الشعب الليبي.

ويمكن العنصر الثالث في تنسيق الدعم الدولي من خلال العملية التي تقودها الأمم المتحدة. ويتجلى التدخل الأجنبي في ليبيا أيضا في الدعم الدولي غير المنسق. ويقدم البعض هذا الدعم مدفوعا بمصالح أجنبية ضيقة في الموارد الليبية، في حين أن البعض الآخر يفعل ذلك لشن حروب بالوكالة. وفي ذلك الصدد، ندعو جميع الأطراف السياسية الليبية، لا سيما من قد يسعون إلى النهوض بالمصالح الأجنبية، إلى مراعاة المصالح العامة لليبيين على وجه الاستعجال. ولمواجهة ذلك، ينبغي أن تحترم أي مساعدة دولية تُعرض على ليبيا في إطار عملية السلام القيادة المكلفة من الأمم المتحدة بإدارة العملية، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٥٤٢ (٢٠٢٠). إن المساعدات الدولية مهمة، ولكن ينبغي توجيهها بطريقة لا تغذي المأزق السياسي المستمر لزيادة انقسام الليبيين وتعزيز الأجندات الخارجية على التراب الليبي.

والعنصر الرابع والأخير هو الدور الحاسم للدول المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ترتبط ليبيا ارتباطا وثيقا بجيرانها في التاريخ والثقافة والسياسة والاقتصاد، من بين مجالات أخرى، ومن هنا جاء التأثير المباشر للنزاع على المنطقة. وندعو إلى التنسيق والتعاون النشطين من جانب العملية التي تقودها الأمم المتحدة مع الدول المجاورة والمبادرات الإقليمية. وهذا أمر لا غنى عنه لنجاح عملية سلام في ليبيا ومنطقة مستقرة. ونحث على التنسيق والتعاون في مجالات من بينها نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ومكافحة الإرهاب؛ والاتجار بالأسلحة والبشر وتهريبهما.

وتستمر المعاملة اللاإنسانية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بلا هوادة، على الرغم من دعواتنا المتكررة لاتخاذ مزيد من

السفير طاهر السني، الممثل الدائم لليبيا، في الجلسة. وقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام (S/2022/932) ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام على جهوده المستمرة للوساطة. ونشيد أيضا بموظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على ما يظلمون به من عمل.

من الجيد أننا نشهد، وحتى انعقاد جلسة اليوم، هدوءا نسبيا، لا سيما في طرابلس والمناطق المحيطة بها. غير أننا ندرك تماما مدى هشاشة وقف إطلاق النار. ولذلك، فإن أي وقت إضافي نقضيه في هذا الملف ينبغي أن يكون موجها نحو إلقاء نظرة متعمقة جادة على الجوانب العملية لتوجيه عملية السلام ودعمها. ولذلك، نولي اهتماما خاصا لخطة عمل الممثل الخاص للأمين العام، التي تسترشد بالمشاورات الواسعة مع الجهات الليبية صاحبة المصلحة. وفي ذلك الصدد، نقترح أربعة عناصر نعتبرها حاسمة الأهمية لنجاح عملية السلام.

أولا، يجب أن يقود الليبيون العملية وأن يملكو زمامها حقا. فالشعب الليبي قادر على تقرير ما هو الأفضل لليبيا. فهم يفهمون، بوصفهم ليبيين، تاريخهم ورؤية بلادهم؛ ويعرفون ما نجح وما لم ينجح والأسباب في الحالتين؛ ويفهمون الحالة النفسية للناس ويستطيعون تبين الحلول العملية. ولكي يحدث ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يمتنع عن إلقاء الحلول، فذلك بمثابة تدخل أجنبي. وحين يُمارس ذلك في العلن، فإنه يكون محض استهتار ويتسبب في الارتباك. ونطالب برحيل القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرترقة من ليبيا لأنهم يقوضون سلامة أراضي ليبيا ومسؤوليتها الوطنية عن عملية السلام.

ثانيا، إذا كنا نريد لليبيين أن يكونوا قادرين على اتخاذ قرارات بقيادتهم وتولي المسؤولية عنها، يجب أن نوفر لهم مساحة لإجراء حوار وتحقيق المصالحة الوطنية في جميع مراحل ومسارات عملية السلام، كما يقر القرار ٢٦٥٦ (٢٠٢٢). ويكتسي الحوار بين الأطراف الليبية أهمية حاسمة وينبغي أن يشمل جميع الجهات الليبية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المشاركة الكاملة والمجدية للنساء والشباب على قدم المساواة. وينبغي تعزيز بعثة الأمم المتحدة في ليبيا لتمكينها من

ونشكر السفير طاهر السني، الممثل الدائم لليبيا، على مساعدتنا على رؤية وفهم تطلعات الليبيين. ونؤكد له، ومن خلاله للشعب الليبي، أن كينيا ستواصل دعمهم في تطلعاتهم إلى السلام والاستقرار.

وأخيراً، وجد وفدي قوة كبيرة في وحدة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، ولذلك أشكر غابون وغانا على دعمهما الكبير. وسنبقي أبواب التعاون مفتوحة.

**السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد باتيلي، وأنتم، سيدتي الرئيسة، بصفتكم رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على إحاطاتكم. وأرحب بحضور الممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

لقد مر ما يقرب من عام على تأجيل الانتخابات الليبية، التي كان من المقرر إجراؤها في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وخلال هذه الفترة، كانت الأطراف الليبية تتنازع على شرعية الحكومة، ووقعت حوادث أمنية واحدة تلو الأخرى، ولم يحرز تقدم يذكر في العمل الهام المتعلق باستقرار ليبيا على المدى الطويل، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة توحيد مؤسسات الدولة. وبالتالي فإن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار. وتأمل الصين أن تضع جميع الأطراف في ليبيا مصالح البلد وشعبها في المقام الأول وأن تتجنب أي أعمال قد تعقد الوضع وأن تستأنف عملية الحوار والتفاوض في أقرب وقت ممكن في إطار المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام.

وتبقى الأولوية القصوى هي التوصل إلى اتفاق بشأن القاعدة الدستورية للانتخابات في أقرب وقت ممكن، وإجراء الانتخابات من أجل التغلب على الانقسام السياسي الذي تواجهه ليبيا، وتهيئة بيئة سياسية مواتية للتنمية الوطنية وإعادة الإعمار في ليبيا.

إن الأمم المتحدة هي القناة الرئيسية للمساعي الحميدة بشأن ليبيا. وقد قام الممثل الخاص باتيلي مؤخراً بقدر كبير من العمل لاستئناف العملية السياسية في ليبيا، وهو ما تقدره الصين. وندعو

الإجراءات للتصدي لها. لقد دعونا مرارا وتكرارا إلى مراقبة أوثق للموارد والمعلومات الموجهة نحو معالجة الهجرة غير الشرعية وغير النظامية في ليبيا عبر البحر الأبيض المتوسط وإلى الطرف الجنوبي للساحل الأوروبي. ونحن نكرر توجيه تلك الدعوة.

ونظرا لحجم هذه المسألة، فإن دعم برامج إدارة الحدود والهجرة على الحدود الشمالية للقارة الأفريقية يحتاج إلى شفافية دولية ونظم مساءلة مقابلة. وندعو الاتحاد الأوروبي وأعضاءه إلى مراعاة ذلك في سياساتهم المتعلقة بالهجرة.

ونطالب بمعاملة اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء بكرامة باعتبار ذلك شرطاً أساسياً من شروط القانون الدولي. ولتوضيح حدة المشكلة، نطلب جزءاً أكثر شمولاً عن ذلك في تقرير الأمين العام. كما أن إشراك ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة المعنية باللاجئين والهجرة في تقديم الإحاطات في جلسات المجلس بشأن ليبيا سيكون مفيداً أيضاً.

ونعرب عن تقديرنا لعمل لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) ونذكر بأن الجزاءات ليست دائمة بل هي وسيلة لتحقيق الهدف النهائي، وهو السلام والاستقرار في ليبيا. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون هناك تنسيق وثيق مع السلطات الليبية في إدارة الجزاءات. ونؤكد أن جميع الأصول الليبية المجمدة هي ملك للليبيين، وبالتالي ينبغي الحفاظ عليها لإعادتها في نهاية المطاف لصالح الشعب الليبي.

وأخيراً، نؤكد مجدداً احترامنا لسلامة أراضي ليبيا وسيادتها ودعمنا للشعب الليبي لتحقيق عملية سلام يقودها الليبيون ويملكون زمامها حقاً.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية. هذه هي الإحاطة الأخيرة بشأن الوضع في ليبيا التي تشارك فيها كينيا كعضو منتخب في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢. وعندما غطينا الملف الليبي، سعينا للتحدث باسم الشعب الليبي.

المجتمع الدولي إلى تنفيذ مبدأ قيادة الليبيين وملكيتهم لزام العملية، واحترام سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية، وتقديم الدعم الفعال للمساعي الحميدة للأمم المتحدة، وتجنب فرض حلول خارجية.

إن المصالحة الوطنية للأطراف الليبية وتعايشها المتناغم سيساعدان على تهيئة بيئة مواتية للعملية السياسية الليبية وعلى حل العداوات العميقة الجذور الناجمة عن سنوات من الاضطرابات في ليبيا.

وتؤيد الصين تعزيز الرؤية الاستراتيجية للمصالحة الوطنية من جانب جميع الأطراف في ليبيا، وترحب بمؤتمر المصالحة الوطنية المقبل، وتشجع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى على الاستفادة القصوى من مزاياها في مجال تحقيق المصالحة وتقديم الدعم النشط لعملية المصالحة الليبية من أجل إرساء أساس متين لليبيا لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل.

ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2022/932)، فإن وقف إطلاق النار في ليبيا صامد بشكل عام، لكن الوضع الأمني متوتر وهش، وهو ما يثير قلق الصين. فلا يمكن حل القضية الليبية بالوسائل العسكرية. وندعو جميع الأطراف في ليبيا إلى الالتزام بالاتجاه العام لتسوية سياسية وممارسة أقصى درجات ضبط النفس والحفاظ على السلام الذي تحقق بشق الأنفس.

وللجنة العسكرية المشتركة 5+5 دور لا غنى عنه في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وينبغي للأطراف الليبية أن تواصل تعزيز اتصالاتها من خلال اللجنة لتجنب سوء التقدير. يجب سحب جميع المقاتلين والمرتبقة الأجانب في ليبيا من البلد بأسرع ما يمكن بطريقة متوازنة ومنظمة تماشيا مع إرادة الشعب الليبي. وفي تلك العملية، ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تعزز التنسيق مع البلدان المجاورة لتجنب زيادة المخاطر الأمنية الإقليمية.

السيد سيسينروس تشافيس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل الخاص عبد الله باتيلي على إحاطته وأكرر دعم المكسيك

لجهوده الرامية إلى استئناف العملية السياسية في ليبيا. وأغتم هذه الفرصة أيضا لأهنئ الهند على العمل الممتاز الذي قادتته بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. وأرحب بالممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

في الأشهر الأخيرة، أصبح من الواضح أن الانتخابات البرلمانية والرئاسية هي السبيل الوحيد لإحراز تقدم في توحيد المؤسسات الليبية ووضع حد لعدم اليقين الحالي.

وفي الوقت الذي ندرك فيه أهمية الإصلاحات في المجالين الاقتصادي والأمني، فإننا ندرك أن المؤسسات الحالية تواجه مشاكل هيكلية في تنفيذ تلك الإصلاحات والاتفاقات الموروثة من ملتقى الحوار السياسي الليبي ومؤتمري برلين حول ليبيا.

لذلك نعتقد أن التصويت الشعبي وحده هو الذي سيمكن من تجديد سلطة الدولة وبسطها عبر كامل الأراضي الليبية من أجل تعزيز الإصلاحات المعلقة بنجاح. وبناء على ذلك، نحث الممثل الخاص والأطراف الليبية على مواصلة توجيه مختلف عمليات الحوار الجارية نحو تنظيم انتخابات ذات مصداقية وشاملة ونزيهة.

وتدعو المكسيك الأطراف السياسية الفاعلة المعنية إلى أن تستكشف بطريقة خلاقة وبحسن نية الخيارات التي ستمكن من التغلب على الخلافات فيما يتعلق بالإطار القانوني للانتخابات.

ولأسف، فإن تأثير الجهات الفاعلة الخارجية يساهم في تعميق الانقسامات بين الليبيين. وما دام ذلك الاستقطاب مستمرا وتحرض عليه جهات فاعلة خارج البلد، فإن أمن واستقرار المنطقة بأسرها سيكونان معرضين للخطر. وعدم وجود دولة قوية هو بالضبط السبب في أننا نشهد أوضاعا تنشط فيها الجماعات المسلحة التشادية في جنوب ليبيا وفي تواجد جماعات إرهابية على أراضي البلد وتدفع الأسلحة غير المشروعة إلى المنطقة. وقد أكدنا في مناسبات عديدة على الآثار الضارة لتلك الأوضاع، لا سيما في منطقة الساحل. ولهذا السبب، أصر بلدي خلال العامين الماضيين على ضرورة تعزيز

الجهات المؤسسية الليبية الفاعلة التي تعرقل بنشاط إحراز تقدم نحو إجراء الانتخابات. وفي هذا الصدد، تود البرازيل أن تؤكد أن المجلس، من خلال لجنة الجزاءات التي أنشأها بموجب القرار ١٩٧٠، لا يزال في وضع يمكنه من استهداف الأفراد الذين يقوضون إكمال عملية الانتقال السياسي الليبي بنجاح. ويجدر تذكير المجلس بأنه إذا كانت هناك أدلة تدعم أي استنتاجات تفيد بأن أفرادا يعرقلون الانتخابات، فيمكن للجنة أن توسع نطاق التدابير المنصوص عليها في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وبصيغتها المعدلة بموجب القرارات اللاحقة لتشمل أولئك الأفراد. وكان ذلك بالفعل هو التذكير الذي قدمه المجلس باعتماده للفقرة ٨ من القرار ٢٦٥٦ (٢٠٢٢)، في تشرين الأول/أكتوبر، مما يدل على الوحدة اللازمة لمعالجة الحالة في ليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتجاوز وحدة المجلس دعوته إلى إجراء انتخابات. وتتفق مع الممثل الخاص على الافتقار إلى الشرعية في المؤسسات الحكومية الموازية التي انبثقت عن فترة انتقالية غير مكتملة انتهت بالفعل. وفي ظل هذه الخلفية، ينبغي أن تكون حريصين على عدم السماح للانقسام الداخلي في المؤسسات الليبية بتكرار نفسه على الصعيد الدولي.

وفي هذا الصدد، تؤكد البرازيل ضرورة تنسيق الجهود الدولية المتعلقة بليبيا تحت رعاية وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلا عن دور الوساطة الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. فتوجيه تلك الجهود بشكل مناسب من خلال المنتديات المتعددة الأطراف ذات الصلة أمر ضروري لضمان إطلاق عملية سياسية حقيقية يقودها الليبيون ويملكون زمامها. ونرحب بتواصل الممثل الخاص مؤخرا مع الجهات الفاعلة في المنطقة ونأمل أن يساهم ذلك بالفعل في تنفيذ الحلول الليبية التي يتم التوصل إليها داخل ليبيا من خلال مفاوضات تشمل جميع أصحاب المصلحة الليبيين. وفي هذا الصدد، نذكر أيضا بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به لجنة بناء السلام، بناء على طلب ليبيا، في حشد الاهتمام الدولي بالبلد وتنسيقه في ظل الاحترام الكامل لسيادة ليبيا.

وتشدد البرازيل على أهمية إنفاذ حظر الأسلحة في ليبيا بطريقة شفافة وغير تمييزية. فالإذن الممنوح حاليا للدول الأعضاء بتفتيش

التعاون الإقليمي في تنفيذ حظر الأسلحة ومنع تدفق الأسلحة إلى منطقة الساحل وشمال أفريقيا. وبالنظر إلى الحالة الراهنة في ليبيا، تعتقد المكسيك أن مجلس الأمن ومختلف وكالات الأمم المتحدة الموجودة في البلد تتحمل مسؤولية خاصة عن حماية حقوق الفئات الأكثر تضررا من النزاع.

وفي هذا الصدد، ندين مرة أخرى الانتهاكات المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين في ليبيا، وكذلك ضد النشطاء، ولا سيما الناشطات. كما نشجبت تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني. ومن الضروري أن تبقى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مجلس الأمن على علم بجميع جوانب النزاع المتعلقة بحالة حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي. وفي الوقت نفسه، ندعو السلطات الليبية إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية والبعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا. ولا غنى عن تحقيق المساءلة إذا كان للشعب الليبي أن يتحرك نحو تحقيق مصالحه وطنية حقيقية تمكنه من نيل السلام والحرية اللذين يناضل من أجل تأمينهما منذ سنوات عديدة.

ونظرا لأن هذا سيكون آخر بيان تدلي به المكسيك بشأن هذه المسألة خلال فترة عضويتها بالانتخاب في مجلس الأمن، أود أن أختتم حديثي بالإعراب عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا. كما أجدد التزام بلدي بسيادة ليبيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

**السيد جارديم أوليفيرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إحاطتكم بصفحتكم رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وعلى رئاسة الهند للجنة طوال فترة ولايتها. والشكر موصول للممثل الخاص باتيلي على إحاطته وأرحب بالوفد الليبي في جلسة اليوم.

استمعنا في الشهر الماضي إلى الممثل الخاص وهو يتكلم عن بعض العقبات التي تحول دون إحراز تقدم صوب إجراء الانتخابات في ليبيا (انظر S/PV.9192). والصورة التي تم تقديمها اليوم تختلف قليلا عما سمعناه آنذاك. لقد تحدث السيد باتيلي بصراحة شديدة عن بعض

إن البرازيل ملتزمة بمواصلة الإسهام في استعادة السلام والاستقرار في ليبيا بطريقة تحترم سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية. ولا نزال نعتقد أنه من أجل تحقيق ذلك الهدف، ينبغي أن تركز جهودنا على السماح بتحقيق الأولويات الليبية. والمجالات الأبرز لتلك الجهود هي تحقيق المصالحة الوطنية وبناء المؤسسات وبناء السلام وتحقيق التنمية الاقتصادية، وينبغي القيام بها من دون تدخل أجنبي ولصالح الشعب الليبي في ظل دولة ليبية موحدة.

**السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلت بالفرنسية):** أشكر الممثل الخاص على إحاطته وجهوده للتواصل مع الأطراف الفاعلة الليبية والدولية. كما أرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم. لقد تقاعست السلطات الليبية عن تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ملتقى الحوار السياسي الليبي بشأن إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وبعد مرور عام تقريبا، لم يتحقق بعد الوعد الذي تم تقديمه للشعب الليبي بالعودة إلى الديمقراطية. وفي هذا الصدد، تبقى إعادة إطلاق العملية الانتخابية الأولية القسوى لفرنسا فيما يخص ليبيا. ويتمثل الشرط الأول لذلك في تشكيل حكومة موحدة قادرة على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ذات مصداقية بصورة متزامنة في جميع أنحاء ليبيا وضمان الحوكمة في كل مكان وللجميع.

ثانيا، ثمة حاجة أيضا إلى إبرام اتفاق بشأن إطار دستوري وقانوني، فضلا عن خريطة طريق سياسية جديدة وذات مصداقية، بغية ضمان إجراء الانتخابات. ويجب أن تتضمن خريطة الطريق ضمانات سياسية ومالية. وسيكون غياب الفساد وقبول الجميع للنتائج أمرا أساسيا لضمان نجاح الانتخابات.

وتواصل فرنسا دعم التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار، بالتنسيق مع الأمم المتحدة. وخلال اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ في ٨ كانون الأول/ديسمبر في تونس، الذي ضم جهات أمنية فاعلة من شرق البلد وغربه، أعربت اللجنة عن استعدادها للتحرك نحو إنشاء جيش ليبي موحد قادر على الحفاظ على وقف إطلاق النار

السفن المشتبه في انتهاكها لحظر الأسلحة تنفذه، عمليا، منظمة إقليمية واحدة فقط. وتعزز هذه الحالة مطالبة العملية التي تنفذ الحظر بالتزام الحياد والنزاهة. ونرحب بتنظيم البعثة الفرنسية في الأسبوع الماضي جلسة إحاطة بشأن العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، المعروفة اختصارا باسم عملية إيريني، والتي شارك فيها قائد القوة. ومن شأن تحسين فهم العقبات المتعلقة باللوجستيات والقدرات التي تمنع عملية إيريني من تحديد المزيد من السفن التي يُحتمل أنها تنتهك حظر الأسلحة أن يعزز بالتأكيد التصورات بأنها تسهم بشكل موضوعي في الحد من تدفق الأسلحة إلى ليبيا.

تشيد البرازيل بإسهام اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ في تعزيز اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠٢٠. ونرحب ترحيبا خاصا بإقرار اللجنة في الأسبوع الماضي للاختصاصات، الأمر الذي يمهّد الطريق لنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها في ليبيا. ونتطلع إلى مزيد من النتائج على تلك الجبهة، آخذين في اعتبارنا الاجتماع المقبل للجنة المقرر عقده في الشهر المقبل.

وفيما يتعلق بانسحاب القوات الأجنبية والمرتبقة من ليبيا، نود أن نسلط الضوء على القرارين ٢٦٤٧ (٢٠٢٢) و ٢٦٥٦ (٢٠٢٢)، وهما أحدث قرارين في هذا المجال اعتمدا في تموز/يوليه وتشيرين الأول/أكتوبر. وأقر كلاهما بالحاجة إلى انسحاب متزامن ومرحلي وتدرجي ومتوازن. وفي الوقت نفسه، حث القراران أيضا على بدء الانسحاب على الفور من دون مزيد من التأخير. ولذلك، تدعو البرازيل جميع الأطراف إلى التصرف وفقا لذلك.

أخيرا، نود أن نكرر الإعراب عن الشواغل المعرب عنها بشأن الإدارة النشطة للأصول الليبية المجمدة في الخارج، فضلا عن تطبيق سياسات يمكن أن تسهم في تآكل تلك الأصول. ونشير إلى الاستنتاج الذي توصل إليه فريق الخبراء بأن الإدارة النشطة للأصول الليبية غير مسموح بها بموجب الفقرة ١٩ من منطوق القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ونذكر أيضا بملاحظة الفريق بأن بعض السياسات الوطنية المتبعة في الأعمال المصرفية التجارية قد تتناقض في الواقع مع هدف نظام الجزاءات، وهو الحفاظ على تلك الأموال لصالح الشعب الليبي.

يصادف الأسبوع المقبل مرور عام على تأجيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في ليبيا. وكان يُصَد من تلك الانتخابات أن تمثل مرحلة حاسمة في تأمين آفاق يسودها السلام والاستقرار والازدهار لجميع الليبيين. وكانت تهدف إلى إعادة مستقبل ليبيا إلى أيدي الشعب الليبي. وللأسف، منذ التأجيل في كانون الأول/ديسمبر الماضي، لم نشهد التقدم المطلوب لإعادتنا إلى صناديق الاقتراع. إن الانقسام المطول حول السلطة التنفيذية يبعث على بالغ القلق، ويساورنا القلق من أن تصبح الانقسامات السياسية والمؤسسية أكثر رسوخاً.

وهناك حاجة ملحة لأن يجتمع جميع القادة الليبيين ويتفقون على أساس دستوري لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع في أقرب وقت ممكن. ونحث جميع المؤسسات الليبية، بما في ذلك مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والمجلس الرئاسي، على تنشيط الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية من خلال الحوار بحسن نية. ويجب على جميع الأطراف المعنية، سواء في ليبيا أو على الصعيد الدولي، أن يضعوا جانبا المصلحة الذاتية من أجل مستقبل سلمي ومستقر ومزدهر للشعب الليبي.

ويشجعنا كثيرا التزام الممثل الخاص بعملية شاملة للجميع للتغلب على المأزق. ونرحب بزيارته إلى سبها، في جنوب ليبيا، الشهر الماضي. ونتفق أيضاً مع تقييمه بأن للمرأة الليبية دوراً حاسماً في رحلة ليبيا نحو الاستقرار. وينبغي ألا نقبل بأن تكون الفرصة لتشكيل السلام متاحة فحسب لأولئك الذين شاركوا في النزاع. ويجب ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية والأمانة للمرأة وإدماج الشباب في جميع مجالات القطاعات السياسية والاقتصادية والأمنية في ليبيا.

وبينما لا يزال وقف إطلاق النار قائماً، نشعر بالقلق من أن يؤدي الجمود السياسي الذي طال أمده وبروز الميليشيات المتحالفة سياسياً إلى مزيد من عدم الاستقرار والنزاع، كما شهدنا في طرابلس في آب/أغسطس. وتتحمل جميع الجهات الفاعلة مسؤولية حماية المدنيين والامتناع عن أي أعمال أو أقوال تصعيدية.

ونرحب بالعمل المتواصل الذي تقوم به اللجنة العسكرية المشتركة، وهي عامل تمكين رئيسي لاتفاق وقف إطلاق النار. وإنشاء

والسيطرة على الحدود. كما دعت هذه الجهات المعنية إلى الإسراع بعملية نزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها. ولذلك، يجب أن ترقى السلطات الليبية إلى مستوى هذه التحديات وأن تدعم اللجنة العسكرية المشتركة 5+5.

وأخيراً، فإن استمرار العمل ضروري أيضاً لضمان الامتثال لحظر الأسلحة وانسحاب جميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبقة من الأراضي الليبية، بالتعاون مع جيرانها.

وتدعو فرنسا إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لدعم إعادة التوزيع العادل والشفاف للإيرادات لصالح جميع السكان. ونأسف لعدم إحراز تقدم في عملية إعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي.

وتشعر فرنسا بالقلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المتجرون بالبشر والجماعات المسلحة، ولا سيما ضد المهاجرين واللاجئين. ونأسف للقيود المفروضة على حرية التعبير للمجتمع المدني، فضلاً عن ترسيخ العقبات أمام عمل المنظمات غير الحكومية، ولا سيما في منطقة طرابلس. يتعين أن تكون تلك المنظمات قادرة على الاضطلاع بأنشطتها الإنسانية والإنمائية في خدمة الشعب الليبي.

إن الإبقاء على الوضع الراهن يخاطر بأن يؤدي إلى تقسيم فعلي للبلد، وهو وضع يعرض الاستقرار الإقليمي للخطر. وتكرر فرنسا دعمها الكامل لجهود الوساطة التي يبذلها الممثل الخاص عبد الله باتيلي وتدعو جميع الجهات الفاعلة إلى العمل معاً من أجل ليبيا موحدة وذات سيادة وديمقراطية.

**السيد ماينز (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إحاطتكم اليوم وعلى عملكم بصفتم رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. كما أشكر الممثل الخاص باتيلي على ما قدمه من معلومات بأخر المستجدات. وبما أن هذه هي آخر إحاطة مقررة لأيرلندا بشأن ليبيا خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن، أود أن أنهو بالعمل الحيوي الذي قام به السيد باتيلي منذ توليه منصبه وأكد له دعمنا في المستقبل وأن أعرب عن تقديرنا له.

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطته. كما نشكركم، سيدتي، على إحاطتكم بصفتمكم رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

ما زلنا نولي اهتماماً وثيقاً للتطورات في ليبيا. وبعد أن عادت ليبيا إلى نظام الازدواجية في السلطة، فإنها تتأرجح مرة أخرى على حافة استئناف النزاع المسلح. ولا يمكننا استبعاد تصعيد محتمل في المستقبل المنظور. وتحشد القوى السياسية الرئيسية في البلد مؤيديها وتحاول تأمين دعم إضافي من الخارج، بينما تعد الأطراف المعنية الخارجية بأن مصالحها في ليبيا ستكون مضمونة بمجرد هزيمة خصومها في الصراع على السلطة. وهذا ليس المسار الذي يستحقه الليبيون العاديون، بالنظر إلى أن بلادهم ظل في حالة دائمة من الفوضى وعدم اليقين منذ عام ٢٠١١.

فمن أجل التغلب على هذا المأزق، تحتاج ليبيا إلى الاتفاق على مسودة دستورها المستقبلي وإجراء انتخابات شاملة لجميع على مستوى البلد. إن إشراك جميع أطراف القوى السياسية الرئيسية في ليبيا، بما في ذلك ممثلو السلطات السابقة، هو حجر الزاوية في المصالحة الوطنية. ولذلك، نرحب بجهود الاتحاد الأفريقي لتنظيم مؤتمر يشمل جميع الليبيين لهذه الغاية.

مع ذلك، وكما نرى، لا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه قبل أن يتسنى حل هذه الحالة. ويؤسفنا أن نلاحظ عدم إحرار تقدم مجد على المسار السياسي. ولم تسفر المشاورات المكثفة بين قيادة مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة عن أي انفراجة. واقتصرت على مناقشة خطط توزيع المناصب القيادية الرفيعة المستوى للسلطة التنفيذية والتأكيد المتبادل على نية إجراء تصويت شعبي في أقرب وقت ممكن.

وفي الوقت الحالي، أصبحت احتمالات تنفيذ خطوات ملموسة نحو الاتفاق على مسودة إطار دستوري وإجراء تصويت وطني أكثر صعوبة على خلفية التفاعل المعقد بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بسبب الخلافات التي نشأت في أوائل كانون الأول/ديسمبر. ويبدو، للأسف، أن السياسيين الليبيين أنفسهم ليسوا مهتمين جداً بإيجاد حل وسط.

لجنة فرعية معنية بالجماعات المسلحة في تشرين الثاني/نوفمبر وعقد اجتماع للفريق العامل المعني بالأمن في تونس في وقت سابق من هذا الشهر خطوتان نرحب بهما. ومن الواضح أن توحيد الهيكل العسكري والأمني عنصر أساسي لأي حل مستدام.

ومن ناحية أخرى، لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء نقل الحيز المتاح للمجتمع المدني في ليبيا. ويجب وضع حد للاستهداف المتعمد للمجتمع المدني، بما في ذلك الناشطات في مجال حقوق المرأة، فضلاً عن الاعتقالات التعسفية. ولا يزال المهاجرون واللاجئون يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان ويواجهون مستوى خطيراً من الشواغل الإنسانية والشواغل المتعلقة بالحماية. إن مقتل ما لا يقل عن ١٥ مهاجراً وطالب لجوء في صبراتة في تشرين الأول/أكتوبر هو بمثابة تذكير صادم بهذا الواقع الكئيب.

ونحث السلطات الليبية على التصدي للإفلات من العقاب وكفالة المساءلة من أجل جميع الذين عانوا من انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. إن كفالة المساءلة والعدالة أمر ضروري لا للضحايا والناجين فحسب، ولكن أيضاً لمواجهة الإفلات من العقاب ومنع الانتهاكات في المستقبل.

ونرحب بالجهود التي تبذلها السلطات للوصول إلى حلول دائمة للمشردين داخليا، بما في ذلك من خلال وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية وطنية تتماشى مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

وأود أن أختتم بياني بتبريد دعوة الممثل الخاص إلى عملية يقودها الليبيون ويملكون زمامها، تحت رعاية الأمم المتحدة، وتلبي تطلعات الشعب الليبي في اختيار قيادته. ونحث جميع الأعضاء حول هذه الطاولة على أن يظلوا متحدين دعماً لتلك التطلعات المشروعة. إن الوضع الراهن، الذي لا يخدم سوى القلة وليس الكثيرين، غير قابل للاستمرار، وبصراحة، غير مقبول. ونأمل أن يشهد عام ٢٠٢٣ الليبيون على طريق سلام حقيقي ومستدام.

**السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نشكر

السيد عبد الله باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا ورئيس

المفترض أن تساعد القيود الدولية هذه في توجيه العملية السياسية والعودة إلى الاستقرار مع الحفاظ على أموال ليبيا بدلا من مساعدة الدول الغربية على إثراء نفسها. إن من غير المقبول أن تستفيد المؤسسات المالية في بلدان ثالثة من الأصول الليبية التي ينبغي الحفاظ عليها للأجيال القادمة من الليبيين. وسواصل رصد ذلك الجانب عن كثب، بما في ذلك في سياق لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

#### السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص

للأمين العام باتيلي على إحاطته بشأن آخر التطورات في ليبيا. كما أشكر الممثلة الدائمة للهند على إحاطتها بشأن عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، وأرحب ترحيباً حاراً بالممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

تؤيد النرويج بقوة العمل الهام الذي يؤديه السيد باتيلي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لإعادة العملية السياسية التي يقودها الليبيون إلى مسارها الصحيح. ونشيد على وجه الخصوص بعمله المستمر للاستمرار في مشاورات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة، فضلا عن المجتمع المدني والنساء ومجموعات الشباب من جميع أنحاء ليبيا. وندعو جميع المؤسسات والأطراف الليبية إلى التعاون مع الممثل الخاص بحسن نية والعمل معه بشكل بناء لإيجاد حل لإنهاء المأزق السياسي. سنسجل هذا الشهر مرور عام على تأجيل الانتخابات وعدم إحراز أي تقدم. إن من المهم أن تتفق جميع الأطراف على طريقة قائمة على توافق الآراء للحفاظ على وحدة البلد واستقراره وتلبية مطالب الشعب الليبي. ونردد دعوة الأمين العام إلى الاتفاق على طريق المضي قدما كي يتمكن الشعب الليبي من تقرير مستقبله من خلال انتخابات وطنية وشفافة وشاملة. ولكن من المؤسف أننا لم نر بعد إظهار الإرادة السياسية اللازمة من قبل القادة السياسيين في ليبيا. فالانقسام السياسي والمؤسسي ما زال متسعا وعميقا، في حين ظلت الحالة الأمنية هشة وتستمر معاناة الشعب الليبي. كما أن هناك حاجة

ونحن مقتنعون بأن دور الأمم المتحدة أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. ونحن نعول على بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتكثيف نشاطها كوسيط نزيه ومحادي في المضي قدما بالعملية السياسية في ليبيا. وسيكون من الخطأ بناء تسوية ليبية خارج الإطار الذي حدده مجلس الأمن. ونعرب مرة أخرى عن دعمنا للممثل الخاص باتيلي ونأمل أن تكفل جهوده لإحياء التسوية الليبية في جميع المجالات بالنجاح. ونحن مستعدون للتعاون الوثيق والتبادل الموضوعي للآراء مع السيد باتيلي بشأن الحالة في ليبيا.

وبالنظر إلى الاتجاهات الحالية في ليبيا، فإن المشاركة على المسار العسكري أمر أساسي. لقد أحطنا علما بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في وقت سابق من كانون الأول/ديسمبر بواسطة الممثل الخاص لعقد جلسة للجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ في سرت، في ليبيا. وندعو الأطراف إلى الوفاء بالالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار والتوقف عن تأخير توحيد القوات المسلحة الوطنية، لا سيما في ضوء النهج البناء الذي ظهر بوضوح في هذا الصدد في كل من شرق وغرب ليبيا. وأي حادث غير مقصود أو استفزاز متعمد يمكن أن يسفر عن اندلاع جديد للعنف أو يؤدي إلى كارثة عسكرية. وفي هذا السياق، تظل مسألة إنهاء الوجود العسكري الأجنبي في ليبيا مسألة حاسمة. لقد دعونا باستمرار إلى انسحاب متزامن ومتوازن بشكل جيد وتدريب لجميع الجماعات المسلحة والوحدات العسكرية غير الليبية، دون استثناء.

نحن نقفهم رغبة الشعب الليبي في ضمان استقرار صادراته من الهيدروكربونات نظرا لضرورتها لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في ليبيا. ونشدد على أنه يجب أن توزع عائدات النفط بطريقة عادلة وشفافة. وإلا فربما يصبح الشعب الليبي ضحية مرة أخرى للمخططات المزدوجة للدول الغربية التي هي على استعداد للتضحية بتسوية شاملة ودائمة في ليبيا لخدمة مصالحها الجيوسياسية والتجارية.

وينبغي أيضا أن يكون هناك تركيز مستمر على إدارة الأصول الليبية التي جمدت بسبب جزاءات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن

إلى أمم متحدة قوية ومقنعة لقيادة جهد دولي موحد لوضع حد لذلك المأزق الذي لا يمكن تحمله. ويجب على المجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واحد فيما يتعلق بليبيا.

**السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي على موافقتنا بأخر المستجدات. وأود أيضا أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الإحاطة التي قدمتها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وأهنتكم على العمل الذي اضطلعت به الهند بصفقتها رئيسة للجنة خلال العامين الماضيين.

لقد مر عام تقريبا منذ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، حين ألغيت الانتخابات وأُخمدت رغبة الشعب الليبي في الذهاب إلى صناديق الاقتراع لانتخاب ممثليه وإعطاء ليبيا ما لا تزال تقتقر إليه في طريقها نحو المستقبل. لقد كانت تلك نكسة هائلة ذات تداعيات خطيرة، وكما نرى، لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا. وتضاف القرارات الأخيرة الأحادية الجانب - محاولة مجلس النواب إنشاء محكمة دستورية في بنغازي وفي المقابل، قرار المجلس الأعلى للدولة تعليق جميع التفاعلات مع البرلمان - إلى قائمة طويلة من الأحداث غير المرحب بها. إن كل ذلك خاطئ ومخيب للأمل ويأتي بنتائج عكسية ولا يؤدي إلا إلى تعميق ذلك المأزق المستمر الذي آل إليه القادة الليبيون. ولن تؤدي مثل هذه المبادرات الانفرادية إلا إلى مزيد من الانقسامات في بلد يعاني من الانقسامات العميقة أصلا وتقوض بشكل خطير الجهود التي تيسرها الأمم المتحدة لتمهيد السبيل لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية. لقد كررنا التأكيد عدة مرات هذا العام - وينبغي تكراره مرة أخرى - أن الانتخابات وحدها هي التي ستوفر الشرعية للقادة الليبيين والمؤسسات الليبية وتفتح الطريق لتوحيد البلد.

إننا نتشجع للشعور الواضح بالاتجاه الناشئ عن البيانات والإعلانات العامة للممثل الخاص، الذي نود أن نؤكد دعمنا الكامل له. ونكرر دعوتنا إلى أصحاب المصلحة الليبيين والدوليين إلى تحية مصالحهم الشخصية والفئوية جانبا والعمل جنبا إلى جنب مع الممثل الخاص لإيجاد الحلول التوافقية التي تشتد الحاجة إليها والتي من شأنها أن تمكن من إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن. ونرى أن خريطة

إن من الخطوات الإيجابية أن وافقت اللجنة العسكرية المشتركة ٥ + ٥ على استئناف عملها والمضي قدما في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وندرك أن اللجنة تعترم الانعقاد في كانون الثاني/يناير، ونأمل أن تغتتم تلك الفرصة للبناء على إنجازاتها السابقة وتنشيط التقدم بشأن المسائل المعقدة. كما يسرنا بصفة خاصة أن نلاحظ أن الهيئة وافقت على إنشاء لجنة فرعية تقنية معنية بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بوصفها عنصرا حاسما في اتفاق وقف إطلاق النار. فلا تزال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إلى جانب الخطوات الرامية إلى توحيد القوات المسلحة الليبية، فضلا عن كفالة الانسحاب الكامل للمقاتلين الأجانب وإصلاح قطاع الأمن تشكل عنصرا أساسيا لبناء السلام وتحقيق الاستقرار الدائم في ليبيا وفي المنطقة على نطاق أوسع.

لا تزال النرويج تشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد عن عمليات اعتقال واحتجاز وأحكام تعسفية لممثلي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني والناشطين الاجتماعيين بسبب ممارستهم لحقهم في حرية التعبير. ونشدد أيضا على أهمية وجود نظام قضائي مستقل لكفالة سيادة القانون. وبالمثل، نشعر بقلق عميق إزاء ملاحظة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا "زيادة كبيرة" في الحالات التي تم التحقق منها فيما يتعلق بالانتهاكات ضد الأطفال هذا الخريف، فضلا عن الهجمات على المدارس والمستشفيات. وهذا أمر غير مقبول. وندعو السلطات الليبية إلى الوفاء بالتزاماتها بحماية حقوق الإنسان وحيّز المجتمع المدني.

أخيرا، نشجع جميع الأطراف على التحلي بضبط النفس والامتناع عن أي أعمال أو حُطَب تصعيدية فضلا عن إيجاد حل سلمي لهذا النزاع بما يتطلبه من إلحاح. بما أن هذه هي الجلسة الأخيرة بشأن ليبيا خلال فترة عضوية بلدنا في مجلس الأمن، أود أن أؤكد للجميع

إنه يستحق بلداً ديمقراطياً وحرّاً وموحداً ومستقراً ومزدهراً، وهذا المنظور يبدأ بالانتخابات.

**السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة):** أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد عبد الله باتيلي، على إحاطته القيمة، كما أتقدم بالشكر لكم، سعادة السفيرة روتشيرا كمبوج، على الإحاطة، وأود أن أنتهز الفرصة لأثني على الدور الهام الذي قمت به أنت والسفير تيرومورتى خلال ترأسكم للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٩ (٢٠١١)، مع تمنياتنا للرئيس القادم بخالص التوفيق. ونرحب بمشاركة سعادة السفير طاهر السني في جلسة اليوم.

بعد حوالي أسبوع من جلستنا هذه، سيمر عام على تأجيل الانتخابات في ليبيا. ومع أن هذا الاستحقاق لم يبصر النور بعد، إلا أن الأمل بتمكن الأطراف الليبية من الاتحاد وتجاوز ما تبقى من خلافات لا يزال قائماً. ولكن هذه الوحدة المنشودة لا بد أن يقابلها أيضاً وحدة من قبل أعضاء المجلس والشركاء، بحيث يتجسد ذلك في دعم جهود الممثل الخاص للأمين العام.

ونرى أن الانخراط الفعال لليبيين والمجتمع الدولي مع السيد باتيلي يعد أمراً مشجعاً وينبغي تكثيفه، حيث يضيف ذلك زخماً على المسار السياسي ويساهم في الدفع قديماً بالعملية الانتخابية. وهنا، لا بد من أن نشيد بالمساعي الحميدة للدول المجاورة والمهتمة بالوضع في ليبيا لتقريب وجهات النظر بهدف تمكين ليبيا من إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية وإنهاء المراحل الانتقالية. ولهذا ندعو كافة الأطراف إلى تنسيق جهودها مع الممثل الخاص لضمان أن تكون مكملة لمساعيه الحميدة، مع أهمية ضمان المشاركة الكاملة والهادفة والمتساوية للمرأة الليبية في العملية السياسية.

وننوه هنا بأهمية المصالحة الوطنية الليبية لطي صفحة الماضي وتعزيز اللحمة الوطنية بما يخدم السلم والأمن على المدى البعيد، ونُثني في هذا الصدد على الأولوية التي تبديها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لدعم جهود التهدئة والتعجيل بمسار المصالحة لتكون شاملة وجامعة لكافة الليبيين. وبالتزامن مع الجهود السياسية، لا بد من

الطريق إلى الانتخابات الوطنية تعتمد على إيجاد حل شامل وحسن التوقيت يشمل الانتهاء من وضع الأساس الدستوري، والتوصل إلى اتفاق على تشكيل حكومة موجهة نحو الأهداف وتتسم بالوحدة والحياد، فضلاً عن قدرتها على إجراء انتخابات خالية من التدخل الخارجي في جميع أنحاء البلد، وكفالة الإدارة العادلة والشفافة لأرباح صناعة النفط والموارد الوطنية الأخرى. لقد سئم الشعب الليبي من الفساد وإدارة هدر الموارد التي تديمها قلة بينما يواجه السكان ظروفًا معيشية تزداد صعوبة. إن الحكمة المشتركة تشير إلى ضرورة اغتنام كل الفرص واستكشاف جميع الحلول الممكنة لإحياء الحوار بين الليبيين. كما أن الوقت عامل حاسم ويجب أن يكون ذلك مصدر قلق بالنسبة للقادة الليبيين، الذين يجب أن يعلموا أنهم بعنادهم هذا يواصلون الاختيار بين الجمود الحالي والأمل في ليبيا.

ترحب ألبانيا باستمرار وقف إطلاق النار لعام ٢٠٢٠ حتى الآن. ونشيد بنتائج الجلسة العامة للفريق العامل الأممي التابع للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا التي عقدت في ٧ كانون الأول/ديسمبر في تونس بقيادة الممثل الخاص. ويسرنا الاتفاق بين اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ على بعض المسائل المعقدة المتعلقة بالتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وتمهيد الطريق لبدء الحوار مع الجماعات المسلحة في جميع أنحاء البلد. إن الالتزام بإعادة تنشيط الجهود الرامية إلى انسحاب القوات المقاتلة الأجنبية والمرترقة خطوة هامة وضرورية. ونتطلع إلى استئناف الاجتماعات في سرت في ١٥ كانون الثاني/يناير تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويجب على المجلس أن يدعم ذلك التقدم وأن يدعو بصورة مشتركة جميع الشركاء الدوليين إلى الامتناع عن أي تدخل أو عرقلة لتلك الجهود. وإن ألبانيا لن تقف مكتوفة الأيدي - وأمل أن يكون هذا حال المجلس بأسره - أمام أي إجراءات تؤثر على سيادة ليبيا أو سلامتها الإقليمية أو ازدهارها. وينطبق الشيء نفسه على الدعم الذي تشتد الحاجة إليه للمجتمع المدني وحرية التعبير.

يضيع الوقت في ليبيا بشكل لا يغتفر. والمؤسسات المؤقتة هناك يأكلها الصدأ. إن الشعب الليبي لا يستحق الانتظار إلى ما لا نهاية -

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص باتيلي على ما قدمه من معلومات مستكملة عن الحالة الراهنة في ليبيا. وقد أعجبنا بمثابرتة حتى الآن في الجمع بين قادة ليبيا، ونواصل دعمنا لجهوده.

في السنوات السبع التي انقضت منذ توقيع الاتفاق السياسي الليبي، شهد الشعب الليبي نزاعاً وسوء إدارة حكومية وفساداً مستشرياً وانتهاكات لحقوق الإنسان بدلاً من الديمقراطية والازدهار اللذين يستحقهما. ولا يزال الانتقال السياسي في ليبيا عالقاً عند السنة التي تلت فشل قادة ليبيا في إجراء انتخابات رئاسية. ونؤيد جهود الممثل الخاص لمساعدة القادة الليبيين في العمل على حل المشاكل الليبية في ليبيا وتشجيعهم على التواصل مع الشعب الليبي لشرح سبب استحقاقهم لأصواتهم في انتخابات حرة ونزيهة.

في العام الماضي، شهدنا التلاعب المستمر بموارد ليبيا النفطية وتحويل العائدات لتمويل الميليشيات في كل من شرق البلاد وغربها، بدلاً من استخدامها لصالح الشعب الليبي من خلال إنشاء البنية التحتية أو تعزيز الاقتصاد المتنوع أو تحسين الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم. وتعرض قادة المؤسسات السيدية للتهديد، وتم تهميش التكنولوجيا لصالح مجموعة متناوبة من الأتباع المحظيين. واستخدمت مبررات قانونية زائفة لمحاولة إغلاق مؤسسات الدولة بغية تدمير سلطتها. فأين يترك ذلك ليبيا؟ لقد قوض الليبيون ذوو النفوذ خريطة الطريق إلى الانتخابات، وما سعوا إلا إلى حماية مناطق نفوذهم. إنهم يترأسون معارك التنافس على مناطق النفوذ بين الميليشيات والمؤسسات الإجرامية والمقاتلين الأجانب، فضلاً عن المعاملة المروعة للمهاجرين وانخفاض مستويات المعيشة للشعب الليبي.

لقد أوضح الشعب الليبي منذ فترة طويلة أنه يريد الأفضل لنفسه ولبلده. وطالب بإجراء انتخابات. ونؤكد من جديد أن من الضروري لأطراف المعنية الليبية المشاركة في مناقشات بحسن نية ييسرها الممثل الخاص باتيلي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل وضع إطار دستوري للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وجدول زمني للتصويت.

مواصلة البناء على المكاسب التي تحققت في المجال الأمني، خاصة من حيث دحر الإرهاب والمحافظة على وقف إطلاق النار.

ونواصل المطالبة بسحب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرترقة بشكل تدريجي ومتوازن ومتوازٍ. ونشكر القادة العسكريين، أعضاء اللجنة العسكرية 5+5، على حيادهم وتغليبهم للمصلحة الوطنية حفاظاً على الاتفاق الدائم لوقف إطلاق النار، ونحثهم على القيام بخطوات ملموسة لتوحيد المؤسسات الأمنية في خدمة الشعب الليبي. كما أن توحيد المؤسسات العسكرية سيحول دون الانتشار غير المشروع للأسلحة، ويضمن عدم تكرار الاشتباكات التي تطال سلامة وأمن الليبيين، ويعالج كذلك التهديدات التي تشكلها الذخائر غير المنفجرة على حياتهم. ونؤيد هنا دعوات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشأن نزع السلاح وإصلاح القطاع الأمني، والبيان المشترك لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بشأن خطر الذخائر غير المنفجرة على المدنيين ولا سيما الأطفال.

بالرغم من أن ليبيا دولة غنية بالثروات والموارد الطبيعية، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تؤثر بشكل قاس على حياة المواطن الليبي، ومنها حرمان العديد منهم من التعليم والرعاية الصحية وتأخر استلام المرتبات. ولهذا نؤيد جهود الأمم المتحدة في العمل والتعاون مع المؤسسات الليبية، ومنها إطار التعاون الذي أطلقته الأمم المتحدة مؤخراً من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان أن يكون الشعب الليبي، ومنهم النساء والشباب والأطفال، على قدر كافٍ من الصمود في وجه هذه التحديات. كما ندعم الجهود الراهنة للمنظمة في توفير اللقاحات اللازمة ضد الأمراض في كافة أرجاء ليبيا، خاصة تلك التي تؤثر على الأطفال، وذلك في إطار نقص بعض اللقاحات على المستوى المحلي.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات على تطلعها لخارطة طريق الممثل الخاص، والتي نأمل أن تقدم المسارات الأساسية للمضي قدماً بقيادة وملكية ليبية، وبما يُرسي الاستقرار ويحقق طموحات الليبيين في الأمن والازدهار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الهذ.

أشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته اليوم. كما أرحب بالسفير الليبي في هذه الجلسة.

أما وقد أوشكنا على نهاية فترة عضويتنا، نجد أنفسنا مضطرين للتفكير مليا في حقيقة أن التقدم المحرز عقب توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ معرض لخطر التقويض. لقد انقضى ما يقرب من عام على الموعد النهائي الذي لم يتم الالتزام به لإجراء الانتخابات، ومع ذلك لم نتوصل إلى اتفاق بشأن الطريق للمضي قدما. ولا يزال المأزق السياسي مستمرا، وأدت نقاط الخلاف القائمة بين مختلف المؤسسات إلى إثارة التوترات. ومن المهم أن تستأنف جميع الأطراف الفاعلة تعاونها من أجل التغلب على المأزق السياسي. وهذا يصب في مصلحة الشعب الليبي والمنطقة قاطبة. فإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن بطريقة حرة ونزيهة وموثوقة وشاملة للجميع ضرورة ملحة.

على الرغم من دعوة الأطراف الليبية، فإن استمرار وجود القوات الأجنبية والمترتبة في ليبيا، في انتهاك لإعلانات مجلس الأمن المتعددة، أمر مثير للقلق. وتبرز التعبئة المستمرة لهذه القوات واستمرار الاشتباكات فيما بينها المخاطر التي تشكلها على أمن ليبيا واستقرارها. ولا تزال انتهاكات قرارات المجلس، ولا سيما الأحكام المتعلقة بحظر الأسلحة، مستمرة في ظل تجاهل صارخ للسلام والاستقرار في ليبيا والمنطقة. ولا يزال يساورنا القلق إزاء عودة ظهور النشاط الإرهابي في البلد ونكرر التأكيد على أنه يجب عدم السماح للجماعات الإرهابية والكيانات التابعة لها بالعمل بلا رادع في ليبيا. إن الإرهاب النابع من ليبيا ستكون له حتما آثار تمتد إلى منطقة الساحل. ولذلك، من المهم أن يعالج المجتمع الدولي هذه المسألة في هذه المرحلة بغية تجنب عواقبها الجانبية في عموم القارة الأفريقية.

في الختام، أشدد على ضرورة أن يقود الليبيون العملية السياسية في ليبيا وأن يتولوا زمامها بالكامل من دون تدخلات مفروضة أو

وقد رأينا أن من الممكن إحراز تقدم ذي مغزى. فقد أسفرت الاجتماعات التي عقدت في أيلول/سبتمبر بين ممثلي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة عن اتفاق كبير على مشروع إطار للانتخابات. ونحن متأكدون من أن البنود المتبقية لا تتعلق بمسائل دستورية جوهرية، بل تتعلق بتشكيل الإطار لاستيعاب ظروف أفراد معينين. لقد حان الوقت لتتحية الطموح الذي تسبب في حالة الجمود التي تعيشها ليبيا منذ سنوات جانبا والانتهاج من وضع الإطار. ومن شأن وضع اللمسات النهائية على آلية لإدارة الإيرادات وضمنان شفافيتها أن يساعد في الحد من الطموحات الشخصية من خلال تقليل فرص الإثراء الشخصي والوصول إلى الأموال للحفاظ على الترتيبات الأمنية الشخصية. ومن الصعب تخيل أن يكون هناك اعتراض موثوق ومعقول على عملية مشتركة لصنع القرارات وحفظ السجلات بشفافية فيما يتعلق بتخصيص ثروة ليبيا النفطية الهائلة. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الممثل الخاص باتيلي لإبلاء الأولوية لإنشاء آلية تتسم بالشفافية.

يتسم عمل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ بالإيجابية إلى حد كبير. ولا بد من ضمان استمرار التعاون داخل اللجنة بشأن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. ونرحب بدراسة المبادرات والمشاريع التجريبية لتوحيد القوات المسلحة دراسة متأنية ونتطلع إلى الحصول على معلومات مفصلة عن تلك الأفكار.

مرة أخرى، نشكر الممثل الخاص باتيلي على جهوده للتوصل إلى اتفاق بشأن إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة. وتؤيد الولايات المتحدة ذلك العمل وتحث القادة الليبيين على المشاركة البناءة من أجل إجراء الانتخابات التي تمس الحاجة إليها لاستعادة مصداقية الحكومة الليبية وثقة الشعب الليبي. وأمام الممثل الخاص باتيلي مهمة صعبة، ولكننا نود أن نؤكد له استمرار الدعم الثابت من جانب الولايات المتحدة في جهوده للمساعدة على دفع الشعب الليبي نحو إجراء الانتخابات وتحسين الحوكمة، وفي نهاية المطاف، تحقيق الأمن والازدهار.

العملية السياسية برمتها. لذا السؤال الآن: هل هناك فعلاً جدية للعمل معاً للخروج من هذه الحلقة المفرغة؟

ليس أمامنا اليوم، وللأسف، إلا أن نكرر لأعضاء المجلس وللسيد باتيلي مرة أخرى ما رددناه في إحاطاتنا السابقة، وذلك ألا نعيد من جديد نفس أخطاء الماضي ونتوقع نتائج مختلفة. اليوم، استمعنا إلى بيانات وإحاطات في المجلس ولكن القاسم المشترك فيها أنها مجرد سرد للأحداث ولا تحمل العلاج، هي تشخيص فقط. لذلك، نقول للمجلس: نحن نجرعنا نفس الدواء لسنوات ولا زال المرض مُزماً. لذلك، على الجميع أن يحترم صوت الشعب الليبي وملكيته وقيادته للحل ورغبته في إنهاء الصراع وتحقيق الاستقرار ودعم الجهود الخالصة والمبادرات الوطنية للتوافق على القاعدة الدستورية والقوانين الانتخابية لإجراء الانتخابات العامة في أقرب وقت ممكن وتسخير كل الإمكانيات لتحقيق ذلك لإنهاء كافة المراحل الانتقالية. ولتكن الانتخابات وسيلة وليست غاية في حد ذاتها، يمكن بها تفتيت الأزمة الراهنة وإنهاء صراع الشرعيات وتهالك المؤسسات التي سأم من وجودها الليبيون، وحتى نلتفت بعدها لإيجاد حلول جذرية لباقي التحديات المتراكمة منذ سنوات.

وفي هذا الإطار، ندعو المجلس إلى دعم المبادرات والحوارات الوطنية التي تسعى لجمع الأطراف الليبية المختلفة على طاولة واحدة داخل ليبيا، والتي كان آخرها، على سبيل المثال، المبادرة السياسية للمجلس الرئاسي لرعاية حوار يجمعه مع مجلس النواب ومجلس الدولة وذلك للتشاور على الإطار الدستوري وجدول زمني محدد، يتم فيه تضمين رؤى القوى الوطنية والأحزاب السياسية وتُترجم رغبة الليبيين لإنجاز الاستحقاق الانتخابي في أقرب الآجال. لا يفوتنا أن نذكر دائماً طلبنا بدعم اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، التي عقدت آخر اجتماعاتها الأسبوع الماضي في تونس بحضور مجموعة العمل الأمني، حيث نوقشت استراتيجية إصلاح القطاع الأمني وآليات وخطط عملية نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم وإنهاء جميع أنواع الوجود العسكري الأجنبي ودراسة سبل توحيد المؤسسة الأمنية والعسكرية وبناء نواة جيش ليبيا الموحد تحت قيادة مدنية واحتكار

خارجية. وبينما نستعد لترك مجلس الأمن، أود أن أؤكد للجميع أن الهند لا تزال ملتزمة بدعم ليبيا والشعب الليبي في سعيهما لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل ليبيا.

**السيد السني (ليبيا):** السيدة الرئيسة، في البداية، أهنتكم على ترأسكم المجلس لهذا الشهر، كما أعتتم هذه الفرصة لأشكر جهودكم خلال فترة عضويتكم في المجلس العامين الماضيين، وأيضاً جهودكم في ترأسكم للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. كما أشكر الزملاء ممثلي الدول المغادرين نهاية هذا الشهر، النرويج، والمكسيك، وكينيا، وأيرلندا. أشكرهم جميعاً على جهودهم. كما أخص بالشكر جهود كينيا، كعضو في مجموعة البلدان الأفريقية الثلاثة في مجلس الأمن، وما قدمه زميلي مارتن كيماي خلال تمثيله للمجموعة الأفريقية في المجلس.

يصادف الأسبوع المقبل مرور عام على الموعد الذي كان مقرر لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر الماضي، هذه الانتخابات التي تقدم لها قرابة ١٠٠ مرشح رئاسي و ٥٠٠٠ مرشح برلماني وقرابة ٣ ملايين ناخب، كانوا جميعاً يتطلعون لعملية انتخابية وعرس ديمقراطي لعله يُخرجهم من دوامة الصراع التي استمرت لسنوات وأن تكون بداية لإنهاء كافة المراحل الانتقالية السابقة، ولكن للأسف ومع تعذر انعقادها لأسباب أصبحت معلومة للجميع، وقف مجلس الأمن عاجزاً أمام ذلك. ورغم سيل البيانات والقرارات الصادرة والتي نادى بهذا الاستحقاق وتاريخه شبه المقدس، لم يستطع المجلس تحديد المعرقلين والمسؤولين سواء محلياً أو دولياً ومن كان وراء إفشال هذه الانتخابات، فلماذا؟ لذلك فُقد الأمل ودخل البلد في حال من اليأس، فانفتح الباب مجدداً تجاه الاجتهادات والمبادرات، المحلية منها والدولية، والتي تعارضت بعضها مع بعض حتى وصلنا إلى مربع الانقسام السياسي الحاد من جديد وجمود في

الدولة للسلاح - مجموعة خطوات من شأنها دعم الاستقرار وإبعاد شبح الحرب وويلاتها، لأننا نعتقد أن الكل وصل إلى قناعة أنه لا حل عسكري للأزمة الليبية.

استمعنا اليوم إلى الإحاطة التي قدمتها ممثلة الهند بصفتها رئيسة لجنة الجزاءات. وفي هذا الإطار نعيد التأكيد على تحذيرنا من تلاعب بعض الدول ومحاولاتها المتكررة لوضع يدها على أموال ليبيا وأصولها المجمدة، التابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار، وحجزها. لأن من المفترض أن تجميد تلك الأموال والأصول كان أساسا لحمايتها والحفاظ عليها وليس استغلال الأزمة الرهانة لنهبها ومحاوله استخدامها من أجل تسويات قضائية أو تعويضات، لأن ذلك مخالف لقرارات المجلس. ونحن، من جانبنا، لن نسمح بذلك أبدا وسنسعى إلى محاسبة كل من يحاول التعدي على ثروات الليبيين.

وفي حديثنا عن الجزاءات، نود التنكير مجددا بطلبنا الذي قدمناه

للمجلس لرفع أسماء مواطنين مدرجين على قائمة الجزاءات، سواء لدواعي إنسانية أو لانتفاء سبب إدراجهم في القائمة في الأساس، بعد كل هذه السنوات. فنحن نتحدث عن طلب دعم المجتمع الدولي لجهود قائمة المتكلمين.

والآن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.